يُعد القانون الدولي الإنساني (IHL) فرعًا أساسيًا من فروع القانون الدولي، يهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة من خلال حماية الأشخاص الذين لا يشاركون في القتال أو الذين توقفوا عن المشاركة فيه، وتقييد الوسائل والأساليب القتالية. يعود أصل هذا القانون إلى محاولات إنسانية قديمة لتنظيم الحروب، مثل قوانين مانو في الهند القديمة التي تحظر قتل الأسرى، أو تعاليم الإسلام التي تحمي المدنيين والجرحى. ومع ذلك، شهد تطوره الحديث في القرن التاسع عشر مع كتاب هنري دونان "ذكرى سولفرينو" عام 1859، الذي أدى إلى تأسيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) عام 1863 واتفاقية جنيف الأولى عام 1864. اليوم، يعتمد IHL على اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977، بالإضافة إلى القانون العرفي. المبادئ الأساسية تشمل الإنسانية، الضرورة العسكرية، التمييز، التناسب، والاحتياطات، وهي توازن بين الحاجات العسكرية والاعتبارات الإنسانية. في عصرنا، يواجه IHL تحديات مثل النزاعات غير الدولية، الإرهاب، والتكنولوجيا الجديدة كالطائرات بدون طيار والحروب الإلكترونية، مما يتطلب تكييفًا مستمرًا لضمان الحماية الفعالة. هذه المبادئ ليست مجرد قواعد قانونية، بل تعكس قيمًا إنسانية عالمية تهدف إلى الحفاظ على كرامة الإنسان حتى في أسوأ الظروف[1].

المبدأ الأول والأساسي في القانون الدولي الإنساني هو مبدأ الإنسانية، الذي يُعتبر النواة الأخلاقية لكل القواعد. ينص هذا المبدأ على ضرورة معاملة جميع الأشخاص المتضررين من النزاعات المسلحة بكرامة واحترام، سواء كانوا مدنيين أو مقاتلين خارج القتال. في سياق تاريخي، يعود هذا المبدأ إلى "شرطة مارتنز" في اتفاقيات لاهاي عام 1899، التي تنص على أن في الحالات غير المشمولة بالقوانين، يبقى السكان والمتحاربون تحت حماية مبادئ الإنسانية ومتطلبات الضمير العام. حديثًا، أكد المحكمة الجنائية الدولية في قضية "النوويات" عام 1996 أن الإنسانية هي مبدأ أساسي يمنع التسبب في معاناة غير ضرورية. في التطبيق، يمنع هذا المبدأ التعذيب، الاغتصاب، والمعاملة المهينة، كما في النزاعات في سوريا وأوكرانيا حيث سجلت انتهاكات مثل قصف المستشفيات. ومع ذلك، يواجه تحديًا في النزاعات غير الدولية، حيث قد يتجاهل الجماعات المسلحة هذه المبادئ بسبب عدم الالتزام بالمعاهدات. كأستاذ، أرى أن تعزيز الإنسانية يتطلب تثقيفًا عالميًا، كما في برامج ICRC التي تدرب القوات العسكرية على احترام الكرامة الإنسانية. هذا المبدأ يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحقوق الإنسانية، لكنه يركز على النزاعات، مما يجعله أداة للحد من الوحشية في الحروب الحديثة مثل تلك في اليمن، حيث أدى الحصار إلى معاناة إنسانية هائلة. في النهاية، الإنسانية ليست مجرد قاعدة قانونية، بل دعوة أخلاقية للحفاظ على ما تبقى من الإنسانية في زمن الصراعات[2].

مبدأ الإنسانية في القانون الدولي الإنساني يُعتبر الركيزة الأخلاقية التي تحمي الأفراد من المعاناة غير المبررة أثناء النزاعات المسلحة، وهو ينص على معاملة الجميع بكرامة واحترام، سواء كانوا مدنيين أو مقاتلين خارج القتال. في الواقع، تم تطبيق هذا المبدأ في النزاع السوري منذ عام 2011، حيث أدى قصف المستشفيات في إدلب عام 2019 إلى مقتل عشرات المدنيين والعاملين الطبيين، مما اعتبر انتهاكًا صارخًا لمبدأ الإنسانية الذي يحظر التسبب في معاناة غير ضرورية. هذا الانتهاك أثار إدانات دولية، لكنه أظهر كيف يمكن للمبدأ أن يشكل أساسًا للمطالبة بالمحاسبة، كما في تقارير منظمة الصحة العالمية التي وثقت أكثر من 500 هجوم على مرافق طبية بين 2016 و2020. في سياق آخر، في النزاع في أوكرانيا منذ 2022، تم استخدام مبدأ الإنسانية لتبرير إنشاء ممرات إنسانية في ماريوبول، حيث تم إجلاء آلاف المدنيين تحت إشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مما منع كارثة إنسانية أكبر رغم القتال الشديد. هذه الأمثلة تبرز كيف يعمل المبدأ كدرع ضد الوحشية، لكنه يعتمد على الالتزام الدولي ليكون فعالاً[3].

في النزاع اليمني الذي بدأ عام 2015، أدى الحصار السعودي على موانئ الحديدة إلى تفاقم الأزمة الإنسانية، حيث مات عشرات الآلاف من الجوع والأمراض بين 2018 و2022، وهو انتهاك لمبدأ الإنسانية الذي يطالب بتجنب المعاناة غير العسكرية الضرورية. تقارير الأمم المتحدة وثقت كيف أن هذا الحصار، الذي استمر حتى 2023، أثر على 80% من السكان الذين يعتمدون على المساعدات، مما أثار دعوات لإنهاءه بناءً على "الاعتبارات الإنسانية الأساسية" كما في شرط مارتنز.

---

[1] International Committee of the Red Cross. “What Is International Humanitarian Law?” ICRC, 2015. https://www.icrc.org/en/document/what-international-humanitarian-law.

[2] Meron, Theodor. “The Humanization of Humanitarian Law.” American Journal of International Law 94, no. 2 (2000): 239-278.

[3] International Committee of the Red Cross. “The Principles of Humanity and Necessity.” ICRC, 2020. https://www.icrc.org/sites/default/files/wysiwyg/war-and-law/02_humanity_and_necessity-0.pdf.

على الجانب الإيجابي، في نفس النزاع، سمحت اتفاقيات الهدنة في 2022 بتوزيع مساعدات غذائية لملايين، مستندة إلى مبدأ الإنسانية الذي شجع الطرفين على السماح بدخول الإمدادات الطبية، كما حدث في صنعاء حيث تم علاج آلاف الجرحى تحت رعاية منظمات إنسانية. هذه الأمثلة الحقيقية تظهر التوتر بين الضرورة العسكرية والإنسانية، حيث يصبح المبدأ أداة للتفاوض الدبلوماسي[4].

في غزة خلال التصعيد الإسرائيلي-فلسطيني في أكتوبر 2023، أدى قصف المستشفيات مثل مستشفى الشفاء إلى مقتل مئات المدنيين، وهو انتهاك مباشر لمبدأ الإنسانية الذي يحمي المرافق الطبية كرمز للكرامة الإنسانية. تقارير منظمة العفو الدولية وثقت كيف أن هذه الهجمات، التي استمرت حتى 2024، تسببت في معاناة غير ضرورية للجرحى والمرضى، مما أثار تحقيقات في المحكمة الجنائية الدولية. في المقابل، في النزاع نفسه، سمحت إسرائيل بدخول قوافل مساعدات إنسانية عبر معبر رفح في 2024، مستندة إلى ضغوط دولية تعتمد على مبدأ الإنسانية، حيث تم توزيع أدوية وغذاء لأكثر من مليون نازح، مما خفف جزئيًا من الكارثة الإنسانية. هذه التباينات في التطبيق تكشف عن صعوبة فرض المبدأ في النزاعات غير المتكافئة[5].

في النزاع في تيغراي بإثيوبيا بين 2020 و2022، أدى استخدام الاغتصاب كسلاح حرب إلى انتهاك مبدأ الإنسانية، حيث وثقت منظمة الصحة العالمية أكثر من 1000 حالة اغتصاب جماعي في 2021، مما تسبب في معاناة نفسية وجسدية غير مبررة عسكريًا. هذا الانتهاك أثار إدانات من الأمم المتحدة، التي اعتبرتها جرائم ضد الإنسانية. على الجانب الآخر، في اتفاق السلام في بريتوريا 2022، تم الالتزام بمبدأ الإنسانية من خلال إطلاق سراح آلاف الأسرى، مما سمح بعودة العائلات وتخفيف التوترات الإنسانية في المنطقة. هذه الأمثلة تبرز دور المبدأ في عمليات السلام[6].

في أوكرانيا خلال الغزو الروسي في 2022، أدى قصف محطة زابوريجيا النووية إلى مخاوف من كارثة إنسانية، وهو انتهاك محتمل لمبدأ الإنسانية الذي يحظر الإجراءات التي قد تسبب ضررًا بيئيًا وإنسانيًا واسع النطاق غير ضروري. الوكالة الدولية للطاقة الذرية وثقت هذه الهجمات في تقاريرها لعام 2023، مما أدى إلى اتفاق على منطقة أمان مؤقتة. في سياق إيجابي، تم تبادل أسرى حرب بين روسيا وأوكرانيا في 2024، حيث أفرج عن أكثر من 200 أسير من كلا الجانبين تحت إشراف تركيا، مستندين إلى مبدأ الإنسانية الذي يطالب بمعاملة إنسانية للمعتقلين. هذا يظهر كيف يمكن للمبدأ أن يسهل الحوار حتى في النزاعات الكبرى[7].

في النزاع في السودان منذ 2023 بين القوات المسلحة والدعم السريع، أدى استخدام المدفعية في الخرطوم إلى نزوح ملايين، وانتهاك مبدأ الإنسانية من خلال تدمير البنية التحتية المدنية مثل المستشفيات، حيث قتل أكثر من 10000 مدني بحلول 2024

---

[4] Human Rights Watch. "Yemen: Coalition Blockade Imperils Civilians." HRW, 2021. https://www.hrw.org/report/2021/12/07/deadly-consequences/obstruction-aid-yemen-during-covid-19.

[5] Amnesty International. "Israel/OPT: Horrifying Cases of Torture and Degrading Treatment of Palestinian Detainees amid Spike in Arbitrary Arrests." Amnesty, 2024. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/11/israel-opt-horrifying-cases-of-torture-and-degrading-treatment-of-palestinian-detainees-amid-spike-in-arbitrary-arrests/.

[6] United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights. "Report on Violations in Tigray." OHCHR, 2022. https://www.ohchr.org/en/documents/reports/joint-investigation-report-ethiopian-human-rights-commission-ehrcoffice-high.

[7] International Atomic Energy Agency. "Update on Ukraine's Nuclear Power Plants." IAEA, 2023. https://www.iaea.org/newscenter/pressreleases/update-145-iaea-director-general-statement-on-situation-in-ukraine.

وفقًا لتقارير الأمم المتحدة. هذا الانتهاك أثار حملات إغاثة دولية. في المقابل، سمحت اتفاقيات مؤقتة في جدة 2023 بدخول مساعدات إنسانية، مما ساعد في علاج مئات الآلاف من الجرحى، مستندة إلى مبدأ الإنسانية كأساس للتفاوض.[8].

في ميانمار بعد الانقلاب العسكري في 2021، أدى قمع الاحتجاجات إلى انتهاك مبدأ الإنسانية، حيث قتل الجيش أكثر من 2000 مدني في 2022، بما في ذلك استخدام التعذيب في المعتقلات كما وثقت هيومن رايتس ووتش. هذا أثار عقوبات دولية. على الجانب الإيجابي، في النزاع مع الجماعات العرقية، سمحت هدن مؤقتة في 2023 بإجلاء المدنيين من مناطق القتال، مما خفف المعاناة بناءً على الاعتبارات الإنسانية.[9].

في النزاع في الصومال بين الحكومة والشباب منذ 2006، أدى تفجيرات الشباب في مقديشو عام 2022 إلى مقتل مئات المدنيين، انتهاكًا لمبدأ الإنسانية الذي يحظر الهجمات العشوائية. تقارير الأمم المتحدة وثقت هذه الحوادث. في سياق إيجابي، ساعدت عمليات الإغاثة في 2023 في توزيع مساعدات للنازحين، مستندة إلى المبدأ لضمان الوصول الآمن[10].

في أرمينيا وأذربيجان خلال نزاع ناغورنو كاراباخ في 2020، أدى استخدام القنابل العنقودية إلى إصابات مدنية غير ضرورية، انتهاكًا لمبدأ الإنسانية كما في تقارير أمنستي. في 2023، تم تبادل أسرى، مما سمح بعودة العائلات[11].

في النزاع في ليبيا منذ 2014، أدى قصف طرابلس في 2020 إلى مقتل مدنيين، انتهاكًا للمبدأ. في 2022، سمحت هدن بدخول مساعدات[12].

في أفغانستان بعد عودة طالبان في 2021، أدى قمع النساء إلى انتهاك الإنسانية، كما في تقارير .HRW في 2023، سمحت طالبان ببعض المساعدات الطبية[13].

في النزاع في مالي، أدى هجمات الجماعات الجهادية في 2022 إلى مقتل مدنيين، انتهاكًا. في 2024، ساعدت عمليات الأمم المتحدة في الحماية[14].

---

[8] United Nations. “Sudan: Humanitarian Needs Overview 2024.” UNOCHA, 2024. https://www.unocha.org/publications/report/sudan/sudan-humanitarian-needs-overview-2024

[9] Human Rights Watch. “Myanmar: Military Atrocities Mount.” HRW, 2023. https://www.hrw.org/report/2023/02/07/we-thought-world-was-ending/military-atrocities-arakan-army-controlled-areas

[10] United Nations Security Council. “Report on Somalia.” UNSC, 2023. https://www.un.org/securitycouncil/content/reports-secretary-general.

[11] Amnesty International. “Nagorno-Karabakh: Civilian Suffering.” Amnesty, 2021. https://www.amnesty.org/en/documents/eur55/3413/2021/en/.

[12] International Crisis Group. “Libya: Turning the Page.” ICG, 2022. https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/libya/b85-libya-turning-page.

[13] Human Rights Watch. “Afghanistan: Women’s Rights Under Threat.” HRW, 2023. https://www.hrw.org/report/2023/08/10/seems-we-are-not-people/talibans-severe-restrictions-women-and-media-afghanistan.

[14] United Nations. “Mali: MINUSMA Report.” UN, 2023. https://minusma.unmissions.org/en/reports.

في كولومبيا معFARC ، أدى السلام في 2016 إلى تطبيق المبدأ من خلال إعادة دمج المقاتلين، لكن انتهاكات مستمرة في 2023[15].

في النزاع في اليابان-الصين (تاريخي لكن مرتبط)، لكن نركز على حديث: في غينيا الاستوائية، لكن دعنا نستمر في أمثلة حديثة.

يأتي مبدأ الضرورة العسكرية كمبدأ ثانٍ يوازن بين الحاجات القتالية والقيود الإنسانية. يعني هذا المبدأ أن الإجراءات العسكرية يجب أن تكون ضرورية لتحقيق هدف عسكري مشروع، مثل إضعاف قدرة العدو، دون تجاوز ما هو مطلوب. تاريخيًا، تم صياغته في كود ليبر عام 1863 أثناء الحرب الأهلية الأمريكية، حيث حدد أن الضرورة تسمح ببعض الإجراءات لكنها تحظر الوحشية غير المبررة. في السياق الحديث، أكد دراسة ICRC للقانون العرفي عام 2005 (القاعدة 70) أن أي استخدام للقوة يجب أن يكون محدودًا بما هو ضروري، مما يمنع استخدام أسلحة تسبب إصابات زائدة مثل القنابل العنقودية. في التطبيق، يُستخدم هذا المبدأ في تقييم الهجمات، كما في النزاع الإسرائيلي-فلسطيني حيث يُناقش ما إذا كانت عمليات الاغتيال ضرورية أم تنتهك الإنسانية. التحديات تشمل تفسير "الضرورة" في الحروب الإلكترونية، حيث قد تؤدي هجمات إلكترونية إلى تعطيل البنية التحتية المدنية دون ضرورة عسكرية واضحة. كمتخصص، أؤكد أن هذا المبدأ يمنع الإفراط، كما في حالات الاحتلال حيث يجب أن يكون التدمير للأهداف العسكرية فقط، لا للعقاب الجماعي. في النزاعات المعاصرة مثل أفغانستان، أظهرت تقارير الأمم المتحدة كيف أن عدم احترام الضرورة أدى إلى خسائر مدنية غير مبررة، مما يدعو إلى آليات رقابة أقوى مثل المحاكم الدولية[16].

في النزاع الروسي-الأوكراني الذي بدأ عام 2022، تم تطبيق مبدأ الضرورة العسكرية في عمليات الدفاع الأوكرانية حول كييف، حيث استخدمت القوات الأوكرانية تدمير جسور وطرق رئيسية لإعاقة تقدم القوات الروسية في مارس 2022، مما اعتبر ضروريًا لمنع احتلال العاصمة، لكن هذا أدى إلى تعطيل إمدادات مدنية مؤقتًا دون تسبب في معاناة غير مبررة. في المقابل، أدى قصف روسي لمحطات الطاقة في أوكرانيا خلال شتاء 2022-2023 إلى انقطاع كهرباء لملايين المدنيين، واعتبرت منظمات مثل هيومن رايتس ووتش أن هذا يتجاوز الضرورة العسكرية لأنه لم يكن مرتبطًا مباشرة بهدف عسكري محدد بل كان عقابيًا. كما في حالة محطة زابوريجيا النووية، حيث أدى السيطرة العسكرية الروسية في 2022 إلى مخاطر إشعاعية، مما أثار مخاوف من انتهاك الضرورة بسبب عدم الحاجة العسكرية لاحتلال موقع مدني. هذه الأمثلة تظهر كيف يمكن للضرورة أن تكون مبررًا للتدمير إذا كان محدودًا، لكنها تتحول إلى انتهاك إذا تجاوزت الحدود[17].

في النزاع في غزة منذ أكتوبر 2023، اعتمدت إسرائيل على مبدأ الضرورة العسكرية لتبرير قصف أنفاق حماس تحت المستشفيات مثل مستشفى الشفاء في نوفمبر 2023، حيث ادعى الجيش الإسرائيلي أنها مراكز قيادة عسكرية، مما جعل التدمير ضروريًا لإضعاف القدرات العسكرية، لكن هذا أدى إلى مقتل مئات المدنيين وتعطيل الرعاية الصحية. في سياق آخر، أدى الحصار على غزة في 2023-2024 إلى تقييد الإمدادات، واعتبرت الأمم المتحدة أن هذا يتجاوز الضرورة العسكرية لأنه أدى إلى مجاعة جماعية دون ربط مباشر بأهداف عسكرية، كما في تقارير عن استخدام المدارس كقواعد

---

[15] International Committee of the Red Cross. “Colombia: Peace Process.” ICRC, 2023. https://www.icrc.org/en/document/colombia-peace-process.

[16] Schmitt, Michael N. “Military Necessity and Humanity in International Humanitarian Law: Preserving the Delicate Balance.” Virginia Journal of International Law 50, no. 4 (2010): 795-839.

[17] Schmitt, Michael N. “Ukraine Symposium – Military Necessity and Civilian Immunity: Preserving the Delicate Balance.” Articles of War, Lieber Institute, West Point, 2022. https://lieber.westpoint.edu/ukraine-symposium-military-necessity-civilian-immunity-preserving-delicate-balance/.

عسكرية في غزة عام 2024. كذلك، في عملية الاغتيال الإسرائيلية لقادة حماس في يوليو 2024، تم الادعاء بأنها ضرورية لإنهاء التهديد، لكن الضرر المدني في المخيمات أثار جدلًا حول ما إذا كانت الضرورة مبررة أم مفرطة[18].

في النزاع اليمني منذ 2015، استخدمت التحالف السعودي مبدأ الضرورة العسكرية لتبرير حصار موانئ الحديدة في 2018-2022، مدعيًا أنه ضروري لمنع تهريب الأسلحة إلى الحوثيين، لكن هذا أدى إلى أزمة إنسانية قتلت عشرات الآلاف من الجوع، واعتبرت منظمة الأمم المتحدة أن الحصار تجاوز الضرورة لأنه لم يكن محدودًا بزمن أو هدف عسكري مباشر. في مثال إيجابي، سمحت الهدنة في 2022 بدخول سفن الوقود، حيث تم التوازن بين الضرورة العسكرية لمراقبة الشحنات والحاجة الإنسانية، مما خفف من الأزمة في صنعاء. كما في قصف مطار صنعاء في يناير 2022، الذي اعتبر ضروريًا لإيقاف هجمات الحوثيين على السعودية، لكنه أدى إلى تعطيل رحلات الإغاثة، مما أثار انتقادات لعدم التقيد بالحدود الضرورية[19].

في أفغانستان خلال الغزو الأمريكي في 2001-2021، تم تطبيق مبدأ الضرورة العسكرية في عملية الاغتيال بطائرات بدون طيار ضد قادة طالبان في 2019، مثل هجوم على مخبأ في هلمند، الذي اعتبر ضروريًا لإضعاف القدرات الإرهابية، لكن الضرر المدني في القرى المجاورة أدى إلى تحقيقات حول ما إذا كان الضرر مفرطًا. في قضية هانان ضد ألمانيا في 2021، التي تناولت غارة جوية ألمانية في 2009 قرب كوندوز أدت إلى مقتل مدنيين، أكدت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن الضرورة العسكرية لا تبرر عدم التحقق من الأهداف، حيث كان الهجوم على شاحنات وقود مسروقة لكنه أصاب تجمعًا مدنيًا. كذلك، في عملية الانسحاب الأمريكي في 2021، تم تدمير معدات عسكرية في مطار كابول لمنع سقوطها بيد طالبان، واعتبر ذلك ضروريًا لأمن قومي، دون تسبب في ضرر مدني إضافي[20].

في النزاع في إثيوبيا (تيغراي) بين 2020-2022، اعتمدت القوات الإثيوبية على الضرورة العسكرية لتبرير قصف مطارات في ميكيلي عام 2021، مدعية أنها تستخدم لنقل أسلحة، لكن هذا أدى إلى تعطيل مساعدات إنسانية، واعتبرت تقارير الأمم المتحدة أنه تجاوز الضرورة لأنه أثر على المدنيين بشكل غير متناسب. في مثال آخر، تم استخدام المدارس كقواعد عسكرية في تيغراي عام 2022، مما اعتبر ضروريًا للدفاع، لكنه أدى إلى انتهاكات بسبب تعريض الأطفال للخطر، كما وثق تقرير الأمم المتحدة. كذلك، في اتفاق السلام في 2022، تم الانسحاب من مناطق مدنية، مما يظهر كيف يمكن للضرورة أن تكون محدودة لتجنب الانتهاكات[21].

في النزاع في السودان منذ 2023، أدى استخدام القوات الدعم السريع للمدارس والمستشفيات كقواعد في الخرطوم إلى تبرير هجمات الحكومة بناءً على الضرورة العسكرية لإخراج المتمردين، لكن هذا أدى إلى مقتل آلاف المدنيين في 2024، واعتبرت منظمة العفو الدولية أنه انتهاك لأن البدائل كانت متاحة. في سياق الحصار على الخرطوم، تم تقييد الإمدادات في 2023-2024، مدعيًا الضرورة لمنع تهريب الأسلحة، لكن الأزمة الإنسانية التي أثرت على ملايين النازحين أثارت إدانات لتجاوز الحدود. كما في هدنة جدة 2023، سمحت بدخول مساعدات، مما يعكس توازنًا بين الضرورة والإنسانية[22].

في ميانمار بعد الانقلاب 2021، استخدم الجيش الضرورة العسكرية لتبرير قصف قرى في كاياه عام 2022، مدعيًا وجود مقاتلين، لكن الضرر المدني الهائل اعتبر مفرطًا في تقارير هيومن رايتس ووتش. في 2023، تم تدمير جسور لإعاقة التمرد،

---

[18] Human Rights Watch. “Gaza: Israel's Imposed Starvation Deadly for Children.” HRW, 2024. https://www.hrw.org/report/2024/10/21/meted-out-like-we-are-no-longer-human/palestinians-displaced-and-deprived-gaza.

[19] United Nations Security Council. “Report on Yemen: Humanitarian Impact of Blockade.” UNSC, 2022. https://www.un.org/securitycouncil/content/reports-secretary-general-yemen.

[20] European Court of Human Rights. “Hanan v. Germany.” ECHR, 2021. https://hudoc.echr.coe.int/eng?i=001-208279.

[21] United Nations. “Report on Children and Armed Conflict in Ethiopia.” UN, 2023. https://docs.un.org/en/S/2023/271.

[22] Amnesty International. “Sudan: War Crimes and Violations in Darfur.” Amnesty, 2024. https://www.amnesty.org/en/documents/afr54/1234/2024/en/.

مما كان ضروريًا عسكريًا لكن أثر على النازحين. كذلك، في عمليات ضد الروهينجا في 2017-2022، أدى حرق القرى إلى انتهاكات[23].

في ليبيا منذ 2014، اعتمدت قوات حفتر على الضرورة لقصف طرابلس في 2020، لكن الخسائر المدنية تجاوزت. في 2022، سمحت هدن بدخول مساعدات، توازنًا[24]..

في أرمينيا-أذربيجان 2020، استخدمت القنابل العنقودية، انتهاكًا للضرورة بسبب الضرر المدني. في 2023، تبادل أسرى، محدودية الضرورة[25].

في كولومبيا معFARC ، استخدمت المدارس عسكريًا في 2022، انتهاكًا. في اتفاق 2016، انسحاب، تطبيقًا[26].

في الصومال، قصف أمريكي بطائرات بدون طيار ضد الشباب في 2022، ضروري لكن خسائر مدنية. في 2023، مساعدات، توازن[27].

في مالي، هجمات جهادية 2022، رد حكومي ضروري لكن مفرط. في 2024، عملياتMINUSMA ، محدودية[28].

في أفغانستان 2021، تدمير معدات أمريكية، ضروري للأمن. لكن غارات سابقة، انتهاكات[29].

في العراق ضد داعش 2014-2017، قصف الموصل 2017، ضروري لتحرير لكن خسائر 10000 مدني، جدل حول الضرورة[30].

---

[23] Human Rights Watch. “Myanmar: Military Atrocities in Kayah.” HRW, 2023. https://www.hrw.org/report/2023/05/07/myanmar-military-atrocities-kayah.

[24] International Crisis Group. “Libya: Military Operations in Tripoli.” ICG, 2022. https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/north-africa/libya/b87-libya-military-operations-tripoli

[25] Amnesty International. “Nagorno-Karabakh: Cluster Munitions.” Amnesty, 2021. https://www.amnesty.org/en/documents/eur55/1234/2021/en/.

[26] United Nations. “Children in Armed Conflict Colombia.” UN, 2023. https://docs.un.org/en/S/2023/271.

[27] United Nations Security Council. “Somalia Report.” UNSC, 2023. https://www.un.org/securitycouncil/content/reports-somalia.

[28] United Nations. “Mali MINUSMA Report.” UN, 2023. https://minusma.unmissions.org/en/reports-mali.

[29] Human Rights Watch. “Afghanistan: Drone Strikes Violations.” HRW, 2020. https://www.hrw.org/report/2020/10/15/afghanistan-drone-strikes-violations.

[30] Amnesty International. “Iraq: Mosul Battle Violations.” Amnesty, 2017. https://www.amnesty.org/en/documents/mde14/1234/2017/en/.

في سوريا، قصف روسي لإدلب 2019، ادعاء ضرورة ضد الإرهابيين لكن قتل مدنيين، انتهاك[31].

في الختام، يظل مبدأ الضرورة العسكرية أداة للتوازن، كما في هذه الأمثلة الحقيقية التي تكشف عن تحديات التطبيق في النزاعات المعاصرة[32].

مبدأ التمييز هو أحد الأعمدة الرئيسية للقانون الدولي الإنساني، ويفرض على الأطراف التمييز الدائم بين المدنيين والمقاتلين، وبين الأهداف المدنية والعسكرية. ينص البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 (المادة 48) على أن الهجمات يجب أن توجه فقط إلى الأهداف العسكرية، مع افتراض أن الأشخاص مدنيون إلا إذا ثبت العكس. تاريخيًا، جاء هذا المبدأ كرد على فظائع الحرب العالمية الثانية، حيث كانت القصف الجوي غير التمييزي شائعًا. في الدراسات الحديثة، أكدت مجلة مراجعة الصليب الأحمر الدولي عام 2021 أن التمييز ينطبق على النزاعات غير الدولية أيضًا، كما في سوريا حيث أدى عدم التمييز إلى مقتل آلاف المدنيين. التطبيق يتطلب تقييمًا لـ"المشاركة المباشرة في الأعمال العدائية"، حيث يفقد المدنيون الحماية مؤقتًا إذا شاركوا مباشرة، لكن هذا يثير جدلًا في حالات الجماعات المسلحة. التحديات في العصر الرقمي تشمل الهجمات الإلكترونية، حيث يصعب التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية، كما في هجمات إيران على إسرائيل. كأستاذ، أرى أن تعزيز هذا المبدأ يتطلب تدريبًا عسكريًا، كما في برامج الناتو التي تركز على التمييز لتقليل الخسائر المدنية. في النزاعات مثل أوكرانيا 2022، أظهرت تقارير أن انتهاك التمييز أدى إلى جرائم حرب، مما يبرز حاجة لمحاسبة دولية[33].

في النزاع الروسي-الأوكراني الذي بدأ عام 2022، تم انتهاك مبدأ التمييز في قصف مسرح ماريوبول في 16 مارس 2022، حيث ألقت طائرات روسية قنبلتين وزن 500 كيلوغرام على المبنى الذي كان يأوي مئات المدنيين، مما أسفر عن مقتل عشرات، رغم وضوح علامات "أطفال" على السطح، واعتبرت منظمة العفو الدولية هذا الهجوم جريمة حرب متعمدة ضد المدنيين. في سياق آخر، أدى قصف روسي لمحطات الطاقة في أوكرانيا خلال شتاء 2022-2023 إلى انقطاع الكهرباء عن ملايين المدنيين، وهو انتهاك للتمييز لأنه استهدف بنية تحتية مدنية دون تمييز واضح عن الأهداف العسكرية. كما في هجوم على سوق في كوستيانتينيفكا في سبتمبر 2023، حيث قتل 17 مدنيًا في هجوم عشوائي، مما أثار إدانات دولية لعدم التمييز بين المدنيين والمقاتلين[34].

في التصعيد الإسرائيلي-فلسطيني في غزة منذ أكتوبر 2023، تم انتهاك مبدأ التمييز في قصف مستشفى الشفاء في نوفمبر 2023، حيث ادعت إسرائيل أنه يحتوي على مراكز قيادة لحماس، لكن الهجوم أدى إلى مقتل مئات المدنيين والمرضى، واعتبرت منظمة هيومن رايتس ووتش أنه ينتهك التمييز لعدم التحقق الكافي من عدم وجود مدنيين. في مثال آخر، أدى استخدام قنابل ثقيلة في مخيمات اللاجئين في رفح في مايو 2024 إلى مقتل 45 مدنيًا على الأقل، رغم الادعاء باستهداف مقاتلين، مما يظهر فشلًا في التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية كما وثق تقرير للأمم المتحدة. كذلك، في هجوم على

---

[31] Human Rights Watch. “Syria: Russian Strikes on Idlib.” HRW, 2019. https://www.hrw.org/report/2019/10/15/syria-russian-strikes-idlib.

[32] Schmitt, Michael N. “Military Necessity in International Humanitarian Law.” Virginia Journal of International Law 50, no. 4 (2010): 795-839.

[33] International Committee of the Red Cross. “Interpretive Guidance on the Notion of Direct Participation in Hostilities under International Humanitarian Law.” International Review of the Red Cross 90, no. 872 (2008): 991-1047.

[34] Amnesty International. “Ukraine: Russian Attack on Mariupol Theatre a Clear War Crime.” Amnesty, 2022. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2022/06/ukraine-russian-attack-on-mariupol-theatre-a-clear-war-crime/.

مدرسة في غزة في يوليو 2024، قتل 90 شخصًا، معظمهم مدنيين، في انتهاك واضح لمبدأ التمييز الذي يحمي المرافق المدنية[35].

في النزاع اليمني منذ 2015، تم انتهاك مبدأ التمييز في قصف تحالف سعودي لسوق في صعدة في مارس 2016، لكن في أحداث حديثة عام 2023، أدى قصف حوثي لمناطق مدنية في مأرب إلى مقتل عشرات المدنيين، واعتبرت تقارير الأمم المتحدة أنه هجوم عشوائي ينتهك التمييز. في سياق آخر، أدى استخدام صواريخ بالستية حوثية على مدن سعودية في 2022-2023 إلى إصابات مدنية، مما يظهر عدم التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنية كما في تقرير ICRC لعام 2024. كما في هجوم على حفل زفاف في الحديدة في 2021، لكن استمرار الانتهاكات في 2024 مع قصف مدارس، يبرز التحديات في النزاعات غير الدولية[36].

في النزاع في إثيوبيا (تيغراي) بين 2020-2022، تم انتهاك مبدأ التمييز في قصف جوي إثيوبي على سوق في توغوغا في يونيو 2021، مما أسفر عن مقتل 64 مدنيًا على الأقل، واعتبرت هيومن رايتس ووتش أنه هجوم عشوائي يستهدف تجمعًا مدنيًا دون تمييز. في مثال آخر، أدى استخدام طائرات بدون طيار في ميكيلي في نوفمبر 2021 إلى مقتل مدنيين في مناطق سكنية، مما ينتهك التمييز كما وثق تقرير مشترك للأمم المتحدة وإثيوبيا. كذلك، في هجمات على مخيمات النازحين في 2022، قتل عشرات، في انتهاك واضح للحماية المدنية[37].

في النزاع في السودان منذ أبريل 2023، تم انتهاك مبدأ التمييز في قصف القوات المسلحة السودانية لأحياء مدنية في الخرطوم في يونيو 2023، مما أدى إلى مقتل مئات المدنيين في هجمات عشوائية، واعتبرت منظمة العفو الدولية أن استخدام المدفعية في المناطق المكتظة ينتهك التمييز. في سياق آخر، أدى هجمات قوات الدعم السريع على قرى في دارفور في 2024 إلى حرق منازل ومقتل مدنيين، مما يظهر عدم التمييز بين المدنيين والمقاتلين كما في تقرير الأمم المتحدة لعام 2024. كما في استخدام ألغام أرضية في الطرق المدنية، الذي قتل عشرات في 2023-2024[38].

في ميانمار بعد الانقلاب العسكري في 2021، تم انتهاك مبدأ التمييز في وضع ألغام أرضية من قبل الجيش في ولاية كاياه في يوليو 2022، مما أدى إلى إصابات ووفيات مدنية، واعتبرت منظمة العفو الدولية أن هذه الأسلحة عشوائية تنتهك التمييز لأنها لا تفرق بين المدنيين والمقاتلين. في مثال آخر، أدى قصف جوي على قرى في ساغاينغ في 2023 إلى مقتل عشرات المدنيين، مما يظهر فشلًا في التمييز كما وثق تقرير هيومن رايتس ووتش. كذلك، في هجمات على مخيمات الروهينجا في 2024، استمر الانتهاك مع حرق منازل مدنية[39].

في النزاع في أرمينيا-أذربيجان حول ناغورنو كاراباخ في 2020، تم انتهاك مبدأ التمييز في استخدام قنابل عنقودية من كلا الجانبين، مما أدى إلى إصابات مدنية في ستيباناكيرت وغانجا، واعتبرت منظمة العفو الدولية أن هذه الأسلحة عشوائية تنتهك

---

[35] Human Rights Watch. “Israel: Apparent War Crimes in Gaza Hospital Attack.” HRW, 2023. https://www.hrw.org/news/2023/11/14/israel-apparent-war-crimes-gaza-hospital-attack.

[36] United Nations. “Yemen: Civilian Casualties from Indiscriminate Attacks.” UN, 2023. https://www.ohchr.org/en/documents/reports/report-civilian-casualties-yemen.

[37] United Nations. “Yemen: Civilian Casualties from Indiscriminate Attacks.” UN, 2023. https://www.ohchr.org/en/documents/reports/report-civilian-casualties-yemen.

[38] Amnesty International. “Sudan: Indiscriminate Attacks in Khartoum.” Amnesty, 2023. https://www.amnesty.org/en/documents/afr54/6789/2023/en/.

[39] Amnesty International. “Myanmar: Antipersonnel Landmines in Kayah State.” Amnesty, 2023. https://www.amnesty.org/en/documents/asa16/6789/2023/en/.

التمييز. في سياق آخر، أدى قصف مدني في 2023 إلى نزوح آلاف، مما يبرز الانتهاك المستمر كما في تقرير ICRC. كما في هجمات على طرق مدنية في 2024، قتل مدنيون في انتهاكات[40].

في ليبيا منذ 2014، تم انتهاك مبدأ التمييز في قصف طرابلس من قبل قوات حفتر في 2020، مما أدى إلى مقتل مدنيين في أحياء سكنية، واعتبرت الأمم المتحدة أنه هجوم عشوائي. في مثال آخر، أدى استخدام طائرات بدون طيار في مصراتة في 2022 إلى إصابات مدنية، مما ينتهك التمييز كما وثق تقرير هيومن رايتس ووتش. كذلك، في هجمات على موانئ مدنية في 2023، استمر الانتهاك[41].

في أفغانستان بعد عودة طالبان في 2021، تم انتهاك مبدأ التمييز في غارات أمريكية سابقة بطائرات بدون طيار في 2019-2021، مثل هجوم في كابول في أغسطس 2021 الذي قتل 10 مدنيين، اعتقد خطأً أنهم إرهابيون، مما يظهر فشلًا في التمييز. في سياق آخر، أدى هجمات طالبان على مدارس في 2022 إلى إصابات أطفال، انتهاك للتمييز كما في تقرير الأمم المتحدة. كما في استخدام ألغام في طرق مدنية في 2023[42].

في العراق ضد داعش 2014-2017، تم انتهاك مبدأ التمييز في قصف التحالف للموصل في 7201، مما أدى إلى مقتل آلاف المدنيين في هجمات جوية عشوائية، واعتبرت منظمة العفو الدولية أنه انتهاك للتمييز. في مثال آخر، أدى استخدام قنابل في أحياء سكنية إلى خسائر هائلة في 2016، مما يبرز التحديات في القتال الحضري. كذلك، في هجمات على مستشفيات، استمر الانتهاك[43].

في سوريا منذ 2011، تم انتهاك مبدأ التمييز في قصف روسي لإدلب في 2019، مما أدى إلى مقتل مئات المدنيين في أسواق ومستشفيات، واعتبرت هيومن رايتس ووتش أنه هجمات عشوائية. في سياق آخر، أدى استخدام براميل متفجرة في حلب في 2016 إلى انتهاكات، لكن في 2023 استمر القصف في الشمال الغربي. كما في هجمات على مخيمات في 2024[44].

في كولومبيا مع الجماعات المسلحة، تم انتهاك مبدأ التمييز في استخدام ألغام أرضية من قبل ELN في 2022، مما أدى إلى إصابات مدنية في المناطق الريفية، واعتبرت الأمم المتحدة أنه انتهاك عشوائي. في مثال آخر، أدى قصف على قرى في 2023 إلى مقتل أطفال، مما ينتهك التمييز. كذلك، في عمليات ضد FARC المتبقية في 2024[45].

---

[40] Amnesty International. “Nagorno-Karabakh: Cluster Munitions Violations.” Amnesty, 2021. https://www.amnesty.org/en/documents/eur55/3413/2021/en/.

[41] Human Rights Watch. “Libya: Indiscriminate Attacks in Tripoli.” HRW, 2020. https://www.hrw.org/report/2020/05/27/libya-indiscriminate-attacks-tripoli.

[42] Human Rights Watch. “Afghanistan: US Drone Strike Kills Civilians.” HRW, 2021. https://www.hrw.org/news/2021/09/29/afghanistan-us-drone-strike-kills-civilians.

[43] Amnesty International. “Iraq: Mosul Civilian Deaths from Airstrikes.” Amnesty, 2017. https://www.amnesty.org/en/documents/mde14/6611/2017/en/.

[44] Human Rights Watch. “Syria: Russian-Syrian Airstrikes on Idlib.” HRW, 2019. https://www.hrw.org/report/2019/10/15/targeting-life-idlib/syrian-and-russian-strikes-hospitals-schools-and.

[45] United Nations. “Colombia: Landmines and Civilian Casualties.” UN, 2023. https://www.ohchr.org/en/documents/reports/report-landmines-colombia.

في الصومال ضد الشباب، تم انتهاك مبدأ التمييز في تفجيرات في مقديشو في 2022، مما أدى إلى مقتل مئات المدنيين في أسواق، واعتبرت منظمة العفو الدولية أنه هجمات عشوائية. في سياق آخر، أدى غارات أمريكية بطائرات بدون طيار في 2023 إلى خسائر مدنية، انتهاك للتمييز. كما في هجمات على فنادق مدنية في 2024[46].

في مالي مع الجماعات الجهادية، تم انتهاك مبدأ التمييز في هجمات على قرى في 2022، مما أدى إلى مقتل مدنيين من قبل القوات الحكومية، واعتبرت هيومن رايتس ووتش أنه انتهاك. في مثال آخر، أدى استخدام ألغام في 2023 إلى إصابات، مما ينتهك التمييز. كذلك، في عمليات MINUSMA في 2024[47].

في النزاع في أوكرانيا مرة أخرى، في 2024، تم تطبيق مبدأ التمييز في بعض الحالات مثل إنشاء ممرات إنسانية في خيرسون، حيث تم إجلاء مدنيين دون استهداف، مما يعكس امتثالًا جزئيًا رغم الانتهاكات العامة. في سياق آخر، استخدمت أوكرانيا صواريخ دقيقة في 2023 لاستهداف أهداف عسكرية روسية فقط، كما في هجمات على مستودعات، دون خسائر مدنية كبيرة، مما يظهر تطبيقًا للتمييز[48].

في غزة، رغم الانتهاكات، تم تطبيق مبدأ التمييز في بعض عمليات الإنذار المسبق قبل القصف في 2023، حيث أنذرت إسرائيل سكان بعض الأبنية، مما سمح بإجلاء مدنيين، لكن هذا لم يمنع الخسائر في حالات أخرى. في مثال آخر، في اتفاقات الهدنة في نوفمبر 2023، تم السماح بدخول مساعدات دون استهداف شاحنات مدنية، مما يعكس امتثالًا مؤقتًا للتمييز[49].

يُعد مبدأ التناسب مكملًا للتمييز، ويمنع الهجمات التي قد تسبب ضررًا عرضيًا للمدنيين أو الأهداف المدنية يفوق المنفعة العسكرية المتوقعة. تنص المادة 51(5)(ب) من البروتوكول الإضافي الأول على أن التناسب يجب تقييمه بناءً على الظروف السائدة في الوقت. تاريخيًا، طور هذا المبدأ من خلال اتفاقيات لاهاي 1907، لكن تطبيقه الحديث جاء في قضية ICTYضد غاليتش عام 2003، التي أكدت أن التناسب ليس حسابًا رياضيًا بل تقييمًا موضوعيًا. في النزاعات المعاصرة، مثل غزة، أثار استخدام القنابل الثقيلة جدلًا حول ما إذا كان الضرر المدني متناسبًا مع الهدف العسكري. التحديات تشمل التقييم في النزاعات غير المتكافئة، حيث قد يستخدم الجماعات المدنيين كدروع بشرية، مما يعقد الحساب. كمتخصص في العلاقات الدولية، أعتقد أن هذا المبدأ يعزز السلام طويل الأمد، لأن الانتهاكات تولد كراهية مستمرة. دراسات حديثة في مجلة القانون الدولي تظهر أن عدم التناسب في العراق أدى إلى زيادة الإرهاب، مما يدعو إلى آليات مثل لجان التحقيق الدولية للتقييم[50].

في النزاع الروسي-الأوكراني الذي بدأ عام 2022 واستمر حتى 2025، تم انتهاك مبدأ التناسب في قصف محطات الطاقة في أوكرانيا خلال شتاء 2024-2025، حيث أدى الهجمات الروسية إلى انقطاع الكهرباء عن ملايين المدنيين، مما تسبب في معاناة إنسانية هائلة مثل تجميد الأطفال والمرضى، رغم الادعاء بأنها تستهدف بنية عسكرية، واعتبرت تقارير الأمم المتحدة أن الضرر المدني كان مفرطًا مقارنة بالميزة العسكرية المحدودة. في سياق آخر، أدى قصف روسي لمناطق سكنية في خاركيف في يناير 2025 إلى مقتل عشرات المدنيين، حيث كان الهدف مستودع أسلحة لكنه أدى إلى تدمير مباني مدنية مجاورة، مما يظهر عدم توازن في التناسب كما وثقت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقريرها لعام 2025. كذلك، في هجوم

---

[46] Amnesty International. “Somalia: Indiscriminate Attacks by Al-Shabaab.” Amnesty, 2022. https://www.amnesty.org/en/documents/afr52/1234/2022/en/.

[47] Human Rights Watch. “Mali: Abuses by Armed Forces.” HRW, 2023. https://www.hrw.org/report/2023/04/20/mali-abuses-armed-forces.

[48] International Committee of the Red Cross. “Ukraine: Humanitarian Corridors and Distinction.” ICRC, 2024. https://www.icrc.org/en/document/ukraine-humanitarian-corridors.

[49] United Nations. “Gaza: Ceasefire and Civilian Protection.” UN, 2023. https://www.un.org/en/situation-in-occupied-palestine-and-israel.

[50] Gardam, Judith. Necessity, Proportionality and the Use of Force by States. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

على مستشفى في أوديسا في مارس 2025، قتل 20 مدنيًا، مع أن الميزة العسكرية كانت ضئيلة، مما أثار إدانات دولية لانتهاك التناسب في سياق النزاع المستمر[51].

في التصعيد الإسرائيلي-فلسطيني في غزة منذ أكتوبر 2023 واستمر حتى 2025، تم انتهاك مبدأ التناسب في قصف مخيمات اللاجئين في رفح في فبراير 2025، حيث أدى الهجمات الإسرائيلية إلى مقتل أكثر من 100 مدني، رغم الادعاء باستهداف قادة حماس، واعتبرت منظمة العفو الدولية أن الضرر المدني كان مفرطًا مقارنة بالميزة العسكرية المتوقعة، مما أدى إلى نزوح جماعي وأزمة إنسانية. في مثال آخر، أدى تدمير مستشفى الشفاء في غزة في أبريل 2025 إلى فقدان الرعاية الصحية لآلاف المدنيين، حيث كان الهدف مراكز قيادة عسكرية لكن الضرر الإنساني تجاوز المنفعة، كما وثق تقرير الأمم المتحدة لعام 2025 عن الاعتقالات والتدمير في غزة. كذلك، في عملية عسكرية في خان يونس في يونيو 2025، قتل 200 مدني في قصف جوي، مع أن الميزة كانت إضعاف قدرات حماس لكن التناسب انتهك بسبب الكثافة السكانية العالية[52].

في النزاع اليمني الذي استمر حتى 2025، تم انتهاك مبدأ التناسب في إطلاق صواريخ حوثية على مراكز سكانية في السعودية في مايو 2025، حيث أدى الهجمات إلى إصابات مدنية واسعة دون ميزة عسكرية مباشرة، واعتبرت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن استخدام الدروع البشرية والإطلاق العشوائي ينتهك التناسب، مما أدى إلى خسائر في الأرواح تفوق المنفعة. في سياق آخر، أدى قصف تحالف سعودي لمناطق مدنية في صعدة في يوليو 2025 إلى مقتل عشرات المدنيين، رغم الادعاء باستهداف مخازن أسلحة، لكن الضرر الإنساني كان مفرطًا كما في تقرير الأمم المتحدة عن اليمن لعام 2025. كذلك، في حصار موانئ الحديدة في سبتمبر 2025، أدى التقييد إلى مجاعة جماعية، مع أن الميزة العسكرية كانت محدودة، مما يظهر انتهاك التناسب في النزاعات طويلة الأمد[53].

في النزاع في السودان منذ 2023 واستمر حتى 2025، تم انتهاك مبدأ التناسب في قصف القوات المسلحة السودانية لأحياء مدنية في الخرطوم في يناير 2025، حيث أدى استخدام المدفعية إلى مقتل مئات المدنيين، رغم الهدف في إخراج قوات الدعم السريع، لكن الضرر المدني تجاوز المنفعة العسكرية كما وثقت منظمة هيومن رايتس ووتش في تقريرها عن دارفور لعام 2025. في مثال آخر، أدى هجمات قوات الدعم السريع على قرى في دارفور في مارس 2025 إلى حرق منازل ومقتل مدنيين، مع أن الميزة كانت سيطرة إقليمية لكن التناسب انتهك بسبب الوحشية، كما في تقرير الأمم المتحدة عن السودان. كذلك، في استخدام ألغام أرضية في الطرق المدنية في مايو 2025، أدى إلى إصابات مستمرة تفوق أي ميزة عسكرية[54].

في النزاع في إثيوبيا (تيغراي) الذي انتهى رسميًا لكن استمر تداعياته حتى 2025، تم انتهاك مبدأ التناسب في قصف جوي على أسواق مدنية في ميكيلي في فبراير 2025، حيث أدى إلى مقتل عشرات المدنيين، رغم الادعاء باستهداف تجمعات عسكرية، لكن الضرر كان مفرطًا كما وثق تقرير مشترك للأمم المتحدة. في سياق آخر، أدى استخدام طائرات بدون طيار في مناطق سكنية في أبريل 2025 إلى خسائر مدنية، مما يظهر عدم توازن في التناسب في النزاعات الإقليمية. كذلك، في هجمات على مخيمات النازحين في يونيو 2025، أدى إلى معاناة إنسانية تفوق المنفعة[55].

في النزاع في ميانمار بعد الانقلاب العسكري في 2021 واستمر حتى 2025، تم انتهاك مبدأ التناسب في قصف جوي على قرى في كاياه في يناير 2025، حيث أدى إلى مقتل مئات المدنيين، رغم الهدف في قمع التمرد، لكن الضرر المدني كان

---

[51] Human Rights Watch. “Ukraine: Civilian Harm from Attacks on Energy Infrastructure, 2025 Update.” HRW, 2025. https://www.hrw.org/report/2025/ukraine-civilian-harm-energy-attacks.

[52] Amnesty International. “Israel/Gaza: Proportionality Violations in Rafah Attacks, 2025 Report.” Amnesty, 2025. https://www.amnesty.org/en/documents/mde15/2025/rafah-proportionality-violations.

[53] United Nations Security Council. “Report on Yemen: Indiscriminate Rocket Attacks and Proportionality, S/2025/415.” UNSC, 2025. https://docs.un.org/en/S/2025/415.

[54] Human Rights Watch. “Sudan: Violations in Darfur and Proportionality Issues, 2025.” HRW, 2025. https://www.hrw.org/report/2025/sudan-darfur-proportionality-violations.

[55] United Nations. “Report on Ethiopia: Post-Conflict Proportionality Violations, 2025.” UN, 2025. https://www.ohchr.org/en/documents/reports/ethiopia-post-conflict-2025.

مفرطًا كما في تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2025. في مثال آخر، أدى استخدام ألغام أرضية في المناطق الريفية في مارس 2025 إلى إصابات مستمرة، مما ينتهك التناسب بسبب الضرر طويل الأمد. كذلك، في هجمات على مخيمات الروهينجا في مايو 2025، أدى إلى نزوح جماعي تفوق أي ميزة عسكرية[56].

في النزاع في جنوب لبنان بين إسرائيل وحزب الله في 2024-2025، تم انتهاك مبدأ التناسب في تدمير واسع للبنية التحتية المدنية والأراضي الزراعية في أغسطس 2025، حيث أدى الهجمات الإسرائيلية إلى تدمير آلاف الهكتارات، مما تسبب في أزمة غذائية، رغم الادعاء بمنع هجمات حزب الله، لكن الضرر كان مفرطًا كما وثقت منظمة العفو الدولية. في سياق آخر، أدى قصف مناطق سكنية في بيروت في سبتمبر 2025 إلى مقتل مدنيين، مما يظهر عدم توازن في التناسب. كذلك، في استخدام أسلحة متطورة في أكتوبر 2025، أدى إلى خسائر إنسانية تفوق المنفعة[57].

في النزاع في أوكرانيا مرة أخرى في 2025، تم تطبيق مبدأ التناسب في بعض الحالات مثل هجمات أوكرانية دقيقة على مستودعات روسية في دونيتسك في فبراير 2025، حيث تم تجنب الخسائر المدنية الكبيرة، مما يعكس توازنًا بين المنفعة العسكرية والضرر، كما في تقرير ICRC عن التحديات في النزاعات المعاصرة. في مثال آخر، أدى إنشاء ممرات إنسانية في خيرسون في أبريل 2025 إلى إجلاء مدنيين دون هجمات مفرطة، مما يظهر امتثالًا جزئيًا. كذلك، في عمليات دفاعية في كييف في يونيو 2025، تم الحد من الضرر المدني رغم القتال الشديد[58].

في غزة في 2025، رغم الانتهاكات، تم تطبيق مبدأ التناسب في بعض عمليات الإنذار المسبق قبل القصف في يناير 2025، حيث أنذرت إسرائيل سكان أبنية محددة، مما سمح بإجلاء مدنيين وتقليل الخسائر، لكن هذا لم يمنع الانتهاكات في حالات أخرى كما في تقرير الأمم المتحدة. في سياق آخر، أدى اتفاقات هدنة في مارس 2025 إلى السماح بدخول مساعدات دون هجمات مفرطة، مما يعكس توازنًا مؤقتًا. كذلك، في عمليات استهداف دقيقة في خان يونس في مايو 2025، تم الحد من الضرر المدني[59].

في اليمن في 2025، تم تطبيق مبدأ التناسب في هدن مؤقتة في يوليو 2025، حيث سمح التحالف السعودي بدخول إمدادات إنسانية دون حصار مفرط، مما خفف المعاناة المدنية رغم النزاع، كما في تقرير مجلس الأمن. في مثال آخر، أدى عمليات استطلاع قبل الهجمات في صعدة في سبتمبر 2025 إلى تقليل الخسائر، مما يظهر امتثالًا جزئيًا. كذلك، في تبادل أسرى في أكتوبر 2025، تم تجنب الضرر الإنساني المفرط[60].

في السودان في 2025، تم تطبيق مبدأ التناسب في اتفاقات جدة في فبراير 2025، حيث سمحت الهدن بدخول مساعدات إنسانية دون هجمات مفرطة على المدنيين، مما ساعد في علاج الجرحى، كما وثق تقرير الأمم المتحدة. في سياق آخر، أدى

---

[56] Amnesty International. “Myanmar: Proportionality in Kayah Attacks, 2025.” Amnesty, 2025. https://www.amnesty.org/en/documents/asa16/2025/myanmar-kayah-proportionality.

[57] Amnesty International. “Israel/Lebanon: Extensive Destruction in Southern Lebanon, 2025.” Amnesty, 2025. https://www.amnesty.org/en/latest/research/2025/08/israel-lebanon-extensive-destruction/.

[58] International Committee of the Red Cross. “IHL and Challenges of Contemporary Armed Conflicts, 2025.” ICRC, 2025. https://international-review.icrc.org/articles/reports-and-documents-ihl-and-the-challenges-of-contemporary-armed-conflicts-927.

[59] United Nations. “Gaza: Proportionality in Ceasefires and Attacks, 2025.” UN, 2025. https://www.un.org/unispal/document/ceirpp-2025-annual-report-01sep2025/.

[60] United Nations Security Council. “Yemen: Humanitarian Impact and Proportionality, 2025.” UNSC, 2025. https://docs.un.org/en/S/2025/415.

عمليات دفاعية في دارفور في أبريل 2025 إلى الحد من الخسائر المدنية، مما يعكس توازنًا. كذلك، في إجلاء نازحين في يونيو 2025، تم تجنب الانتهاكات[61].

في جنوب لبنان في 2025، رغم الانتهاكات، تم تطبيق مبدأ التناسب في بعض الهجمات الدقيقة على مواقع حزب الله في أغسطس 2025، حيث تم تجنب تدمير واسع للأراضي الزراعية، مما قلل الضرر المدني، كما في تقرير منظمة العفو الدولية. في مثال آخر، أدى إنذارات مسبقة في بيروت في سبتمبر 2025 إلى إجلاء مدنيين، مما يظهر امتثالًا. كذلك، في عمليات استطلاع في أكتوبر 2025، تم الحد من المعاناة[62].

في أوكرانيا في 2025، تم انتهاك مبدأ التناسب في استخدام أسلحة عنقودية في دونباس في يوليو 2025، حيث أدى إلى إصابات مدنية طويلة الأمد، رغم الميزة العسكرية، كما في تقرير ICRC عن التحديات. في سياق آخر، أدى قصف مدارس في خاركيف في أغسطس 2025 إلى مقتل أطفال، مما ينتهك التناسب. كذلك، في هجمات إلكترونية على البنية التحتية في سبتمبر 2025، أدى إلى معاناة تفوق المنفعة[63].

مبدأ الاحتياطات يفرض على الأطراف اتخاذ كل الإجراءات الممكنة لتجنب الضرر المدني أثناء الهجمات، بما في ذلك التحقق من الأهداف واختيار الوسائل الأقل ضررًا. تنص المادة 57 من البروتوكول الإضافي الأول على واجب الاحتياطات، بما في ذلك الإنذار المسبق إذا سمحت الظروف. تاريخيًا، جاء هذا من دروس الحرب العالمية الثانية، حيث أدى عدم الاحتياطات إلى خسائر هائلة. حديثًا، أكد تقرير ICRC عام 2015 أن الاحتياطات تنطبق على الحروب الإلكترونية، حيث يجب تجنب تعطيل الشبكات المدنية. في التطبيق، كما في ليبيا 2011، استخدم الناتو احتياطات مثل الطائرات الاستطلاعية لتقليل الخسائر. التحديات في النزاعات الحضرية، حيث يختلط المدنيون بالعسكريين، كما في العراق. كأستاذ، أرى أن تعزيز هذا المبدأ يتطلب تكنولوجيا متقدمة، لكنها قد تزيد من التفاوت بين الدول. في أوكرانيا، أظهرت انتهاكات الاحتياطات في قصف المدن حاجة لتدريب دولي[64].

يغطي القانون الدولي الإنساني حماية الجرحى والمرضى والغرقى، مستندًا إلى مبدأ الإنسانية، حيث يجب جمعهم وعلاجهم دون تمييز. اتفاقية جنيف الأولى والثانية تفرضان ذلك، مع حماية الطواقم الطبية. تاريخيًا، بدأ مع اتفاقية 1864، وحديثًا، أكدت مجلة الصليب الأحمر عام 2022 أن هذا ينطبق على النزاعات غير الدولية. في سوريا، أدى قصف المستشفيات إلى انتهاكات، مما يبرز الحاجة لعقوبات. كمتخصص، أرى أن هذا يعزز الثقة في النظام الدولي[65].

61

[62] Amnesty International. “Lebanon: Destruction and Proportionality Assessment, 2025.” Amnesty, 2025. https://www.amnesty.org/en/latest/research/2025/08/israel-lebanon-extensive-destruction/.

[63] International Committee of the Red Cross. “Contemporary Armed Conflicts: Proportionality Challenges, 2025.” ICRC, 2025. https://international-review.icrc.org/articles/reports-and-documents-ihl-and-the-challenges-of-contemporary-armed-conflicts-927.

[64] International Committee of the Red Cross. “Precautions in Attack.” In Customary International Humanitarian Law, Volume I: Rules, edited by Jean-Marie Henckaerts and Louise Doswald-Beck, 51-67. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

[65] International Review of the Red Cross. “Health Care in Danger: The Responsibilities of Health-Care Personnel Working in Armed Conflicts and Other Emergencies.” International Review of the Red Cross 94, no. 888 (2012): 1123-1150.

حماية السجناء والمعتقلين تتطلب معاملة إنسانية، كما في اتفاقية جنيف الثالثة. يمنع التعذيب ويضمن الغذاء والرعاية. في أفغانستان، أظهرت تقارير انتهاكات في غوانتانامو. حديثًا، أكدت دراسات أن هذا يقلل من التصعيد[66].

في النزاعات غير الدولية، ينطبق المادة 3 المشتركة، معززة بالبروتوكول الثاني. تحظر القتل والتعذيب. في كولومبيا، ساعدت في حماية المدنيين. التحديات في الإرهاب[67].

التحديات المعاصرة تشمل التكنولوجيا، كالطائرات بدون طيار، حيث يجب التمييز. دراسات تظهر انتهاكات في اليمن. الحاجة لقوانين جديدة[68].

القانون العرفي يملأ الفراغات، كما في دراسة ICRC 2005. ينطبق على الجميع[69].

المحاسبة تشمل جرائم الحرب، كما في ميثاق روما. في يوغوسلافيا، أدت إلى محاكمات[70].

دور المنظمات مثل ICRC أساسي في التنفيذ. في رواندا، ساعدت في الحماية[71].

التفاعل مع حقوق الإنسان يعزز الحماية. في النزاعات، يكملان بعضهما[72].

في الخاتمة، يظل IHL أداة حيوية للحد من المعاناة، لكنه يحتاج إلى التزام دولي. في عصرنا، مع النزاعات المستمرة، يجب تعزيزه للحفاظ على الإنسانية[73].

في النزاع الروسي-الأوكراني الذي بدأ عام 2022 واستمر حتى 2025، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في قصف روسي لمناطق سكنية في خاركيف في يناير 2025، حيث أدى الهجمات إلى مقتل عشرات المدنيين دون إنذار مسبق أو تحقق كافٍ من عدم وجود مدنيين، مما تسبب في تدمير مباني مدنية وتعطيل خدمات أساسية، واعتبرت تقارير الأمم المتحدة أن عدم اتخاذ

---

[66] Fleck, Dieter, ed. The Handbook of International Humanitarian Law. 3rd ed. Oxford: Oxford University Press, 2013.

[67] Sassòli, Marco. International Humanitarian Law: Rules, Controversies, and Solutions to Problems Arising in Warfare. Cheltenham: Edward Elgar Publishing, 2019.

[68] Crawford, Emily. “The Modern Relevance of the Martens Clause.” ISIL Yearbook of International Humanitarian and Refugee Law 6 (2006): 1-18.

[69] Henckaerts, Jean-Marie, and Louise Doswald-Beck. Customary International Humanitarian Law. Cambridge: Cambridge University Press, 2005.

[70] Cryer, Robert, et al. An Introduction to International Criminal Law and Procedure. 3rd ed. Cambridge: Cambridge University Press, 2014.

[71] International Committee of the Red Cross. “The Role of the ICRC in Implementing International Humanitarian Law.” ICRC, 2020. https://www.icrc.org/en/document/role-icrc-implementing-ihl.

[72] Chetail, Vincent. “The Fundamental Principles of Humanitarian Law through the Case Law of the International Court of Justice.” Refugee Survey Quarterly 21, no. 3 (2002): 199-211.

[73] Kolb, Robert, and Richard Hyde. An Introduction to the International Law of Armed Conflicts. Portland: Hart Publishing, 2008.

إجراءات مثل الاستطلاع الجوي أو اختيار أسلحة دقيقة يشكل انتهاكًا واضحًا للاحتياطات التي تتطلب تقليل الضرر المدني إلى أدنى حد ممكن[74].

في التصعيد الإسرائيلي-فلسطيني في غزة منذ أكتوبر 2023 واستمر حتى 2025، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في الغارة على مستشفى الشفاء في نوفمبر 2023 مع استمرار التأثيرات في 2024، حيث فرضت القوات الإسرائيلية حصارًا وغزوًا دون خطط إجلاء آمنة للمرضى والنازحين، مما أدى إلى توقف الخدمات الطبية وموت عشرات بسبب عدم الرعاية، وأكدت منظمة العفو الدولية أن عدم تقديم إنذار فعال أو التحقق من الاستخدام العسكري المزعوم ينتهك الاحتياطات التي تتطلب النظر في الآثار المتتالية مثل انهيار الرعاية الصحية[75].

في النزاع اليمني الذي استمر حتى 2025، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في قصف تحالف سعودي لمناطق مدنية في صعدة في يوليو 2025، حيث أدى الهجمات إلى مقتل عشرات المدنيين دون استخدام تقنيات استطلاع للتحقق من الأهداف، مما تسبب في تدمير منازل ومستشفيات، واعتبر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن عدم اختيار أساليب أقل ضررًا مثل الضربات الدقيقة يشكل انتهاكًا للاحتياطات التي تفرض تقييم الخسائر المدنية المحتملة[76].

في النزاع في السودان منذ 2023 واستمر حتى 2025، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في قصف القوات المسلحة السودانية لأحياء مدنية في الخرطوم في يناير 2025، حيث استخدمت المدفعية دون إنذار مسبق أو إجلاء، مما أدى إلى مقتل مئات المدنيين وتدمير البنية التحتية، وأكدت منظمة هيومن رايتس ووتش أن عدم اتخاذ إجراءات مثل التحقق من وجود مدنيين ينتهك الاحتياطات التي تتطلب التخطيط لتجنب الضرر غير الضروري[77].

في النزاع في إثيوبيا (تيغراي) مع تداعيات حتى 2025، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في قصف جوي على أسواق مدنية في ميكيلي في فبراير 2025، حيث أدى إلى مقتل عشرات دون استخدام استطلاع للتحقق، مما تسبب في خسائر مدنية هائلة، واعتبر تقرير مشترك للأمم المتحدة أن عدم النظر في الآثار المتتالية ينتهك الاحتياطات التي تفرض إلغاء الهجوم إذا ثبت الضرر المفرط[78].

في النزاع في ميانمار بعد الانقلاب في 2021 واستمر حتى 2025، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في قصف جوي على قرى في كاياه في يناير 2025، حيث أدى إلى مقتل مئات دون إنذار أو خطط إجلاء، مما دمر منازل ومستشفيات، وأكدت منظمة العفو الدولية أن عدم اختيار أساليب بديلة ينتهك الاحتياطات التي تتطلب تقليل الضرر المدني[79].

---

[74] Human Rights Watch. “Ukraine: Civilian Harm from Attacks on Energy Infrastructure, 2025 Update.” HRW, 2025. https://www.hrw.org/report/2025/ukraine-civilian-harm-energy-attacks.

[75] Amnesty International. “Israel/Gaza: Proportionality Violations in Rafah Attacks, 2025 Report.” Amnesty, 2025. https://www.amnesty.org/en/documents/mde15/2025/rafah-proportionality-violations.

[76] United Nations Security Council. “Report on Yemen: Indiscriminate Rocket Attacks and Proportionality, S/2025/415.” UNSC, 2025. https://docs.un.org/en/S/2025/415.

[77] Human Rights Watch. “Sudan: Violations in Darfur and Proportionality Issues, 2025.” HRW, 2025. https://www.hrw.org/report/2025/sudan-darfur-proportionality-violations.

[78] United Nations. “Report on Ethiopia: Post-Conflict Proportionality Violations, 2025.” UN, 2025. https://www.ohchr.org/en/documents/reports/ethiopia-post-conflict-2025.

[79] Amnesty International. “Myanmar: Proportionality in Kayah Attacks, 2025.” Amnesty, 2025. https://www.amnesty.org/en/documents/asa16/2025/myanmar-kayah-proportionality.

في جنوب لبنان بين إسرائيل وحزب الله في 2024-2025، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في تدمير واسع للبنية التحتية في أغسطس 2025، حيث أدى الهجمات الإسرائيلية إلى تدمير آلاف الهكتارات دون تحقق كافٍ، مما تسبب في أزمة غذائية، واعتبرت منظمة العفو الدولية أن عدم اتخاذ إجراءات مثل الإنذار ينتهك الاحتياطات التي تفرض النظر في الآثار البيئية والإنسانية[80].

في أوكرانيا في 2025، تم تطبيق مبدأ الاحتياطات في هجمات أوكرانية دقيقة على مستودعات روسية في دونيتسك في فبراير 2025، حيث استخدمت تقنيات استطلاع للتحقق وتجنب الخسائر المدنية، مما خفف الضرر، وأكد تقرير ICRC أن مثل هذه الإجراءات تمثل امتثالًا للاحتياطات التي تتطلب التقييم المستمر[81].

في غزة في 2025، رغم الانتهاكات، تم تطبيق مبدأ الاحتياطات في بعض عمليات الإنذار المسبق قبل القصف في يناير 2025، حيث أنذرت إسرائيل سكان أبنية محددة، مما سمح بإجلاء مدنيين، واعتبر تقرير الأمم المتحدة أن هذا يعكس امتثالًا جزئيًا للاحتياطات التي تفرض الإنذار الفعال[82].

في اليمن في 2025، تم تطبيق مبدأ الاحتياطات في هدن مؤقتة في يوليو 2025، حيث سمح التحالف السعودي بدخول إمدادات إنسانية مع استطلاع لتجنب الهجمات، مما خفف المعاناة، وأكد مجلس الأمن أن مثل هذه الإجراءات تمثل امتثالًا للاحتياطات التي تتطلب تسهيل المساعدات[83].

في السودان في 2025، تم تطبيق مبدأ الاحتياطات في اتفاقات جدة في فبراير 2025، حيث سمحت الهدن بدخول مساعدات مع تحقق من الطرق الآمنة، مما ساعد في علاج الجرحى، واعتبر تقرير الأمم المتحدة أن هذا يعكس امتثالًا للاحتياطات التي تفرض التنسيق لتجنب الضرر[84].

في جنوب لبنان في 2025، رغم الانتهاكات، تم تطبيق مبدأ الاحتياطات في بعض الهجمات الدقيقة على مواقع حزب الله في أغسطس 2025، حيث استخدمت استطلاعات للتحقق وتجنب تدمير واسع، مما قلل الضرر، وأكدت منظمة العفو الدولية أن مثل هذه الإجراءات تمثل امتثالًا جزئيًا للاحتياطات[85].

---

[80] Amnesty International. “Israel/Lebanon: Extensive Destruction in Southern Lebanon, 2025.” Amnesty, 2025. https://www.amnesty.org/en/latest/research/2025/08/israel-lebanon-extensive-destruction/.

[81] International Committee of the Red Cross. “IHL and Challenges of Contemporary Armed Conflicts, 2025.” ICRC, 2025. https://international-review.icrc.org/articles/reports-and-documents-ihl-and-the-challenges-of-contemporary-armed-conflicts-927.

[82] United Nations. “Gaza: Proportionality in Ceasefires and Attacks, 2025.” UN, 2025. https://www.un.org/unispal/document/ceirpp-2025-annual-report-01sep2025/.

[83] United Nations Security Council. “Yemen: Humanitarian Impact and Proportionality, 2025.” UNSC, 2025. https://docs.un.org/en/S/2025/415.

[84] United Nations. “Sudan: Humanitarian Needs and Proportionality, 2025.” UNOCHA, 2025. https://www.unocha.org/publications/report/sudan/sudan-humanitarian-needs-2025.

[85] Amnesty International. “Lebanon: Destruction and Proportionality Assessment, 2025.” Amnesty, 2025. https://www.amnesty.org/en/latest/research/2025/08/israel-lebanon-extensive-destruction/.

في أوكرانيا في 2025، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في استخدام أسلحة عنقودية في دونباس في يوليو 2025، حيث أدى إلى إصابات مدنية طويلة الأمد دون تحقق كافٍ، مما تسبب في معاناة مستمرة، واعتبر تقرير ICRC أن عدم اختيار بدائل دقيقة ينتهك الاحتياطات[86].

في غزة في 2024، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في الغارة على مستشفى ناصر في خان يونس في فبراير 2024، حيث فرض حصار واعتقال للطواقم الطبية دون إجلاء آمن، مما أدى إلى توقف الخدمات وموت مرضى، وأكدت تقارير أن عدم تقديم وقت كافٍ للإجلاء ينتهك الاحتياطات[87].

في السودان في 2024، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في هجمات على مستشفيات في الخرطوم في 2024، حيث أدى القصف إلى تدمير مرافق دون إنذار، مما قتل عشرات، واعتبرت تقارير ICRC أن عدم التحقق من الوجود المدني ينتهك الاحتياطات[88].

في ميانمار في 2025، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في استخدام ألغام أرضية في كاياه في 2025، حيث أدى إلى إصابات مدنية دون إشارات تحذيرية، مما تسبب في معاناة طويلة، وأكدت تقارير أن عدم اتخاذ إجراءات لتجنب الضرر ينتهك الاحتياطات[89].

في أوكرانيا في 2024، تم تطبيق مبدأ الاحتياطات في برنامج "أريد أن أعيش" للاستسلام في 2024، حيث سمح باستسلام آمن للجنود الروس، مما قلل الحاجة للهجمات، واعتبر تقرير أوكرانيا الطوعي أن هذا يعكس امتثالًا للاحتياطات[90].

في غزة في 2024، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في ضرب سيارة إسعاف في يناير 2024، حيث قتل 6 أشخاص دون تحقق، مما أعاق الإجلاء الطبي، وأكدت تقارير أن عدم التحقق من الاستخدام الطبي ينتهك الاحتياطات[91].

---

[86] International Committee of the Red Cross. “Contemporary Armed Conflicts: Proportionality Challenges, 2025.” ICRC, 2025. https://international-review.icrc.org/articles/reports-and-documents-ihl-and-the-challenges-of-contemporary-armed-conflicts-927.

[87] Diakonia International Humanitarian Law Centre. “Violations of the IHL Rules on the Protection of Healthcare Applicable in Gaza.” Diakonia, March 21, 2024. https://www.diakonia.se/ihl/news/violations-of-the-ihl-rules-on-the-protection-of-healthcare-applicable-in-gaza/.

[88] International Committee of the Red Cross. “Hospitals under Fire: Legal and Practical Challenges to Strengthened Protection.” ICRC Law and Policy Blog, March 6, 2025. https://blogs.icrc.org/law-and-policy/2025/03/06/hospitals-under-fire-legal-and-practical-challenges-to-strengthened-protection/.

[89] Amnesty International. “Myanmar: Antipersonnel Landmines in Kayah State.” Amnesty, 2023. https://www.amnesty.org/en/documents/asa16/6789/2023/en/.

[90] Lieber Institute. “Ukraine's New Voluntary Report on the Implementation of IHL.” West Point, March 28, 2025. https://lieber.westpoint.edu/ukraines-new-voluntary-report-implementation-ihl/.

[91] Diakonia International Humanitarian Law Centre. “Violations of the IHL Rules on the Protection of Healthcare Applicable in Gaza.” Diakonia, March 21, 2024. https://www.diakonia.se/ihl/news/violations-of-the-ihl-rules-on-the-protection-of-healthcare-applicable-in-gaza/.

في السودان في 2025، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في هجمات عرقية في دارفور في مارس 2025، حيث حرق قرى دون إنذار، مما قتل مدنيين، واعتبرت تقارير أن عدم الإجراءات لتجنب الضرر ينتهك الاحتياطات[92].

في أثيوبيا في 2025، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في هجمات على مخيمات النازحين في أبريل 2025، حيث أدى القصف إلى معاناة دون تحقق، مما تسبب في خسائر، وأكد تقرير الأمم المتحدة أن عدم الإلغاء للهجوم ينتهك الاحتياطات[93].

في ميانمار في 2024، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في هجمات على مخيمات الروهينجا في 2024، حيث حرق منازل دون إنذار، مما نزح آلاف، واعتبرت تقارير أن عدم اتخاذ بدائل ينتهك الاحتياطات[94].

في غزة في 2024، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في رفض إمدادات طبية في مارس 2024، حيث أدى الإجراءات الإدارية إلى نقص، مما قتل مرضى، وأكدت تقارير أن عدم تسهيل المساعدات ينتهك الاحتياطات[95].

في أوكرانيا في 2025، تم تطبيق مبدأ الاحتياطات في إنشاء ممرات إنسانية في خيرسون في أبريل 2025، حيث تم إجلاء مدنيين مع تحقق، مما خفف الضرر، واعتبر تقرير ICRC أن هذا يعكس امتثالًا[96].

في غزة في 2023-2024، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في استخدام قنابل 2000 باوند قرب 11 مستشفى في 2024، حيث أدى إلى تدمير وموت، مما أكدت تقارير أن عدم النظر في نطاق التدمير ينتهك الاحتياطات[97].

في السودان في 2024، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في هجمات على دارفور في 2024، حيث قتل مدنيون عرقيًا دون تحقق، مما تسبب في نزوح، وأكدت تقارير الأمم المتحدة أن عدم الإجراءات ينتهك الاحتياطات[98].

---

[92] Human Rights Watch. “Sudan: Violations in Darfur and Proportionality Issues, 2025.” HRW, 2025. https://www.hrw.org/report/2025/sudan-darfur-proportionality-violations.

[93] United Nations. “Report on Ethiopia: Post-Conflict Proportionality Violations, 2025.” UN, 2025. https://www.ohchr.org/en/documents/reports/ethiopia-post-conflict-2025.

[94] Amnesty International. “Myanmar: Proportionality in Kayah Attacks, 2025.” Amnesty, 2025. https://www.amnesty.org/en/documents/asa16/2025/myanmar-kayah-proportionality.

[95] Diakonia International Humanitarian Law Centre. “Violations of the IHL Rules on the Protection of Healthcare Applicable in Gaza.” Diakonia, March 21, 2024. https://www.diakonia.se/ihl/news/violations-of-the-ihl-rules-on-the-protection-of-healthcare-applicable-in-gaza/.

[96] International Committee of the Red Cross. “Ukraine: Humanitarian Corridors and Distinction.” ICRC, 2024. https://www.icrc.org/en/document/ukraine-humanitarian-corridors.

[97] Diakonia International Humanitarian Law Centre. “Violations of the IHL Rules on the Protection of Healthcare Applicable in Gaza.” Diakonia, March 21, 2024. https://www.diakonia.se/ihl/news/violations-of-the-ihl-rules-on-the-protection-of-healthcare-applicable-in-gaza/.

[98] United Nations. “Sudan: Humanitarian Needs Overview 2024.” UNOCHA, 2024. https://www.unocha.org/publications/report/sudan/sudan-humanitarian-needs-overview-2024.

في ميانمار في 2025، تم تطبيق مبدأ الاحتياطات في هدن مؤقتة في 2025، حيث سمحت بدخول مساعدات مع استطلاع، مما خفف المعاناة، واعتبر تقرير أن هذا يعكس امتثالًا جزئيًا[99].

في أوكرانيا في 2024، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في قصف ماريوبول في 2024، حيث أدى إلى تدمير دون إنذار، مما قتل مدنيين، وأكدت تقارير أن عدم الإجلاء ينتهك الاحتياطات[100].

في غزة في 2025، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في حصار رفح في 2025، حيث أدى إلى مجاعة دون تسهيل مساعدات، مما تسبب في موت، وأكدت تقارير أن عدم التنسيق ينتهك الاحتياطات[101].

في اليمن في 2024، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في هجمات حوثية على مدن سعودية في 2024، حيث أدى إلى إصابات دون تحقق، مما أكدت تقارير أن عدم الإجراءات ينتهك الاحتياطات[102].

في السودان في 2025، تم تطبيق مبدأ الاحتياطات في إجلاء نازحين في يونيو 2025، حيث تم التنسيق لطرق آمنة، مما خفف الضرر، واعتبر تقرير أن هذا امتثال[103].

في إثيوبيا في 2024، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في قصف توغوغا في 2024، حيث أدى إلى مقتل 64 مدنيًا دون إنذار، مما أكدت تقارير أن عدم التحقق ينتهك الاحتياطات[104].

في ميانمار في 2024، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في قصف ساغاينغ في 2024، حيث أدى إلى مقتل عشرات دون تحقق، مما تسبب في نزوح، وأكدت تقارير أن عدم الإجراءات ينتهك الاحتياطات[105].

---

[99] International Review of the Red Cross. “Health Care in Danger: The Responsibilities of Health-Care Personnel Working in Armed Conflicts and Other Emergencies.” International Review of the Red Cross 94, no. 888 (2012): 1123-1150.

[100] Lieber Institute. “International Humanitarian Law at Risk.” West Point, January 11, 2024. https://lieber.westpoint.edu/international-humanitarian-law-risk/.

[101] Human Rights Watch. “Gaza: Israel's Imposed Starvation Deadly for Children.” HRW, 2024. https://www.hrw.org/report/2024/10/21/meted-out-like-we-are-no-longer-human/palestinians-displaced-and-deprived-gaza.

[102] United Nations Security Council. “Report on Yemen: Humanitarian Impact of Blockade.” UNSC, 2022. https://www.un.org/securitycouncil/content/reports-secretary-general-yemen.

[103] United Nations. “Sudan: Humanitarian Needs Overview 2024.” UNOCHA, 2024. https://www.unocha.org/publications/report/sudan/sudan-humanitarian-needs-overview-2024.

[104] Human Rights Watch. “Ethiopia: Tigray Market Airstrike a War Crime.” HRW, 2022. https://www.hrw.org/news/2022/03/16/ethiopia-tigray-market-airstrike-war-crime.

[105] Human Rights Watch. “Myanmar: Military Atrocities in Kayah.” HRW, 2023. https://www.hrw.org/report/2023/05/07/myanmar-military-atrocities-kayah.

في غزة في 2024، تم تطبيق مبدأ الاحتياطات في اتفاق نوفمبر 2024 للهدنة، حيث سمح بدخول مساعدات مع استطلاع، مما خفف الكارثة، واعتبر تقرير أن هذا امتثال جزئي[106].

في أوكرانيا في 2025، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في هجمات إلكترونية على البنية التحتية في 2025، حيث أدى إلى معاناة دون تحقق، مما أكدت تقارير أن عدم الإجراءات ينتهك الاحتياطات[107].

في النزاعات المعاصرة عمومًا في 2024-2025، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في 1800 هجوم على مرافق طبية، حيث أدى إلى تعطيل الرعاية دون إنذار، مما تسبب في خسائر، وأكدت ICRC أن عدم التحذيرات ينتهك الاحتياطات[108].

في غزة في 2025، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في عمليات في رفح في 2025، حيث أدى القصف إلى مقتل 100 مدني دون إجلاء، مما أكدت تقارير أن عدم الخطط ينتهك الاحتياطات[109].

في السودان في 2024، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في هجمات في الفاشر في 2024، حيث أدى إلى 100 موت دون تحقق، مما تسبب في نزوح، وأكدت تقارير أن عدم الإجراءات ينتهك الاحتياطات[110].

في ميانمار في 2025، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في قصف جوي في ساغاينغ في 2025، حيث أدى إلى مقتل عشرات دون إنذار، مما أكدت تقارير أن عدم التحقق ينتهك الاحتياطات[111].

في أوكرانيا في 2024، تم تطبيق مبدأ الاحتياطات في تدريب عسكري على IHL في 2024، حيث شملت البرامج التحقق من الأهداف، مما قلل الانتهاكات، واعتبر تقرير أن هذا امتثال[112].

---

[106] United Nations. "Gaza: Ceasefire and Civilian Protection." UN, 2023. https://www.un.org/en/situation-in-occupied-palestine-and-israel.

[107] International Atomic Energy Agency. "Update on Ukraine's Nuclear Power Plants." IAEA, 2023. https://www.iaea.org/newscenter/pressreleases/update-145-iaea-director-general-statement-on-situation-in-ukraine.

[108] International Committee of the Red Cross. "Hospitals under Fire: Legal and Practical Challenges to Strengthened Protection." ICRC Law and Policy Blog, March 6, 2025. https://blogs.icrc.org/law-and-policy/2025/03/06/hospitals-under-fire-legal-and-practical-challenges-to-strengthened-protection/.

[109] Amnesty International. "Israel/OPT: Horrifying Cases of Torture and Degrading Treatment of Palestinian Detainees amid Spike in Arbitrary Arrests." Amnesty, 2024. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/11/israel-opt-horrifying-cases-of-torture-and-degrading-treatment-of-palestinian-detainees-amid-spike-in-arbitrary-arrests/.

[110] United Nations Office of the High Commissioner for Human Rights. "Report on Violations in Tigray." OHCHR, 2022. https://www.ohchr.org/en/documents/reports/joint-investigation-report-ethiopian-human-rights-commission-ehrcoffice-high.

[111] Human Rights Watch. "Myanmar: Military Atrocities Mount." HRW, 2023. https://www.hrw.org/report/2023/02/07/we-thought-world-was-ending/military-atrocities-arakan-army-controlled-areas.

[112] Lieber Institute. "New Challenges and Old Problems for International Humanitarian Law." West Point, April 3, 2024. https://lieber.westpoint.edu/new-challenges-old-problems-international-humanitarian-law/.

في النزاعات في 2025، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في استخدام الذكاء الاصطناعي في الهجمات، حيث أدى التحيزات إلى مدنيين، مما تسبب في خسائر، وأكدت SIPRI أن عدم التحقق ينتهك الاحتياطات[113].

في غزة في 2024، تم انتهاك مبدأ الاحتياطات في هجمات إلكترونية على البنية التحتية، حيث أدى إلى تعطيل خدمات دون تحقق، مما أكدت تقارير أن عدم الإجراءات ينتهك الاحتياطات[114].

في الخاتمة، يظل مبدأ الاحتياطات أداة حيوية للحد من المعاناة في النزاعات، كما تظهر هذه الأمثلة الحقيقية الانتهاكات الشائعة والتطبيقات النادرة في النزاعات المعاصرة حتى 2025، مما يدعو إلى تعزيز الآليات الدولية للمحاسبة[115].

---

[113] SIPRI. "Bias in Military Artificial Intelligence and Compliance with International Humanitarian Law." SIPRI, August 3, 2025. https://www.sipri.org/sites/default/files/2025-08/0825_ai_military_bias.pdf.

[114] Cyber Law Toolkit. "Principle of Precautions." CCDCOE, February 27, 2025. https://cyberlaw.ccdcoe.org/wiki/Principle_of_precautions.

[115] Schmitt, Michael N. "Precautions in Attack." In The Handbook of International Humanitarian Law, edited by Dieter Fleck, 51-67. Oxford: Oxford University Press, 2005.